جهودها باتجاه نظام السيطرة الملطف لنموذج « الانتداب » وللحفاظ على الشرعية الدولية التي يستدعيها ذلك النظام ، كان على الديبلوماسيين الأميركان أن يمتحنوا الاستجابة الدولية على العلاقة المنفصلة مع مصر والتي فضلتها إسرائيل . عند ذاك صاغ بريجنسكي نظريته عن « الدوائر متحدة المركز » ، محاولا أن يمزج التحويلين المفهومين الشمولي والمنفصل ، فيما تستمر المحادثات الثنائية الاسرائيلية ــ المصرية . وعلى طول الخط قام بيغن والسادات بادانة هذا الاقتراح عن الشمولية باختيار لغة تقتصر على المساحة المحددة للمقايضة ، أي تلك التي بين مصر واسرائيل : طلب بيغن أن تلعب الولايات المتحدة دور « الوسيط الشريف » بالنسبة للبلدين ، فيما طالب السادات بالانخراط الأميركي بالمثلث كـ « شريك كامل » .

وزادت اسرائيل في تعقيد اللطافة الأميركية من خلال تسريب أن السادات قد علم سلفاً بهجوم اسرائيل المنتظر طويلا ضد منظمة التحرير . أما انتهاكات اسرائيل لاتفاقية التعاون الدفاعي المشترك مع الولايات المتحدة ، عبر استعمالها للقنابل العنقودية أميركية الصنع ، فقد ذكرها فانس بشكل غامض . وبعد نقاش ثانوي في الدوائر السياسية الأميركية لم يقترح فانس أي عمل آخر لكي يقوم وراء المشاورات المباشرة مع الاسرائيليين . والحكومة الاسرائيلية في سياستها لتصليب حكمها في الضفة الغربية ، استمرت في توسيع المستوطنات وأعلنت في ٤ آذار ١٩٧٨ انها لا توافق على إصرار القرار ٢٤٢ بالانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية وغزة . وحاولت إدارة كارتر غير الراغبة في مواجهة هذه التحركات الاسرائيلية الستراتيجية المستقلة ، أن تمزج العنصرين « المنفصل » « والشمولي » في تعاطيها الثنائي من خلال دمج المبيعات العسكرية والعون الاقتصادي وفي حين كانت إدارة كارتر تطلب الموافقة على قروض امتيازية لسوريا وتستمر في توجيه دعمها المالي السنوي للأردن ، فانها وقفت بحزم وراء بيع الطائرات الحربية لمصر والعربية السعودية واسرائيل . وكانت العربية السعودية بوصفها العميل التمويلي الضروري لعمليات الجيش المصري ، وللنظام العربي الأكثر اتساعاً ، حلقة الارتباط الأساسية في هذا الطور من الستراتيجية الاميركية . فحين تحرك الكونغرس لاحباط المبيع للسعوديين ، بقي موقف كارتر شديد الثبات ومع ان الادارة مضت في تعيين الفروقات الكبيرة ، أمام داعمي اسرائيل في الكونغرس ، بين المقدرة الهجومية لطائرات ف ١٦ الاسرائيلية بالمقارنة مع طائرات ف ١٥ « الخليعة » التي سمح بها للسعوديين وطائرات الـ ف ٥ ي للمصريين ، فقد استمر الحجب من قبل الكونغرس ، وأخيراً أعلن فانس عن إضافة عشرين طائرة ف ١٥ إلى الطلب الاسرائيلي .

الزبون التقليدي الوحيد الذي بقي على الهامش في أثناء طور « الامتحان » هذا ، كان الأردن . فالتبعية العربية المركزة للسادات والسعوديين وفرت في تلك اللحظة « ائتلاف الحد الأدنى المطلوب للربح » والقابل للحياة تكتيكياً . ومنذ إعلان حسين عن تبعيته لنظام الهيمنة الاميركية في ١٩٧٠ ، حتى بالشكل الذي أظهر فيه هذه التبعية ضمن النظام ، فقد كان واضحا في ١٩٧٨ أن أي دور آخر للأردن سينتظر مصير التسوية النهائية .

وواجه كارتر في محاولته وضع عناصر نظام الزبائن على محك التطبيق ، إزعاجا سياسيا حاداً في الداخل . فمباشرة قبل مغامرة السادات بالتوجه إلى القدس ، كانت شهور « الأزمة العميقة » ــ كما سماها بيغن ــ في الشراكة الاميركية ــ الاسرائيلية قد جعلت من المستحيل